

# الخرطوم تجتاز آخر العقبات في طريق تخفيف أعباء الديون

## صندوق النقد يضم السودان لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون



نفس جديد للاقتصاد

للدخول تحت تلك المظلة، لم يتبق سوى السودان وإريتريا من الدول المشاركة. وثبت أن البرنامج ليس حلال ناجعا، فقد تقدمت ثلاث من الدول التي أنهت البرنامج، وهي إثيوبيا وزامبيا وتنسدا، حاليا بطلبات لتخفيف عبء الدين ضمن برنامج إطار عمل مشترك لمجموعة العشرين أطلق العام الماضي، كما اضطرت دول أخرى لمدة ثلاثة أعوام والكونغو لإعادة هيكلة الديون.

وقال مسؤول بصندوق النقد لرويترز إن "بلوغ نقطة القرار يعني أنه من المتوقع أن يقدم صندوق النقد للسودان تسهيلات ائتمانية مددا لمدة ثلاثة أعوام لإتاحة تمويل مباشر فيما تمضي الخرطوم قدما في تنفيذ إصلاحات".

وهذا أمر حيوي لحكومة السودان المنقلبة بالأعباء، والتي تكافح لتمويل واردات الوقود والأدوية وبعض المواد الغذائية الأساسية. ويقدر الصندوق أن السودان سيحتاج تمويلًا خارجيًا يتجاوز سبعة مليارات دولار خلال العامين المقبلين.

وبالنسبة إلى سودانيين كثيرين، فقد كانت الإصلاحات اللازمة لبلوغ هذه النقطة باهظة التكلفة، واضطر عدد كبير من الأسر إلى خفض الإنفاق على الغذاء والانتقالات مع ارتفاع الأسعار.

وقال جوناس هورنر محلل شؤون السودان لدى مجموعة الأزمات العالمية "من الضروري أن تبلغ الحكومة السودانية على نحو سليم المواطنين التسلسل والمنحني الذي سيأخذه كي لا ينظرون ولا يرون سوى الألم".

السودان. ولكي يحصل السودان على خفض شامل لا يمكن العدول عنه للدين ينبغي أن يفي بشروط "نقطة الاستكمال" والتي يتوقع البعض أن يبلغها في غضون ثلاثة أعوام. وقال أمين لرويترز قبل القرار إن "السودان يحتاج الآن لأن يبين للصندوق أنه حقق استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي، ومستمر في تحسين مؤسساته، وأنه سيستغل الأموال التي تتاح له نتيجة تخفيف عبء الدين لخفض الفقر". وأضاف أن الخرطوم "لا يسعها التخلف عن سداد الديون المتبقية خلال تلك الفترة".

ووفق بعض التقديرات، فإن أعباء ديون السودان لا تقل عن 50 مليار دولار. ويدين بمبلغ 19 مليار منها لدول نادي باريس والمبلغ ذاته لدول من خارج النادي مثل الكويت والسعودية والصين. وتبلغ الديون التجارية الضخمة ما لا يقل عن ستة مليارات دولار ومثلها لمنظمات متعددة الجنسيات قبل تسوية الديون المتأخرة العام الجاري.

ولم تتم تسوية الدين بالكامل وحساب الفائدة السابقة المستحقة، وهذا يعني أن المبلغ سيكون أكبر ويقدر البعض بأنه قريب من 60 مليار دولار. وفي الشهر المقبل، سيحدد نادي باريس نسبة الإعفاء من الدين ويتوقع أن تكون حوالي 70 في المئة. وعادة يسري اتفاق مماثل على دائنين آخرين.

ويتسكك بعض الخبراء في جدوى المبادرة رغم أنه من بين 39 دولة مؤهلة

من خلال المبادرة مع المستشار المالي لازارد قوله "كانت الرحلة طويلة للسودان، لم تنته بعد، لكنه تقدم مهم حقا على طريق البلد نحو مستقبل أكثر رخاء".

وعانى السودان من العزلة والعقوبات على مدار عقود، وشهد خلال الأزمة الاقتصادية اقتراب معدل التضخم من 400 في المئة ونقصا في السلع الأساسية والخدمات وترجعا في الأمن الغذائي.

مجدى أمين  
السودان سيبدأ  
التفاوض مع الدائنين  
في شهر يوليو المقبل

إيان كلارك  
الرحلة لم تنته لكنه  
تقدم مهم للسودان  
نحو مستقبل أكثر رخاء

وكتب مجدي أمين المستشار البارز لوزارة المالية على حسابه في تويتر يقول "ستفاوض مع الدائنين في يوليو. كان هذا ممكنا فقط لأن الناس حملوا العبء الثقيل للإصلاح بقوة وصبر".

ويقول محللون إن القرار اتخذ بوتيرة سريعة غير مسبوقة وهو نتيجة إبداء دولي لحسن النوايا تجاه القادة المدنيين في البلاد وإصلاحات اقتصادية سريعة ومؤلمة.

ونسبت رويترز إلى إيان كلارك الشريك بكتب الاستشارات القانونية وايت أند كيس الذي يقدم الاستشارات للحكومة بشأن إعادة هيكلة الدين

لإعفاء مؤقت فوري من بعض ديون

تلقي السودان دفعة كبيرة في مسار إنعاش اقتصاده المنهك عندما منحه صندوق النقد الدولي الضوء الأخضر للحصول على تمويلات خارجية، وهي آخر العقبات أمام الحكومة الانتقالية في طريق استكمال برنامجها المتفق عليه مع المانحين الدوليين لتخفيف الأعباء الكبيرة للدين.

الخرطوم - شكّلت موافقة صندوق النقد الدولي على إدخال السودان ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، خطوة حاسمة نحو مساعدة البلد على دفع عملية تطبيع العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية مع المجتمع الدولي لإنقاذ اقتصاده العليل.

وبينما لم يعلن الصندوق قراره بشكل رسمي، إلا أن مسؤولا بوزارة المالية السودانية أكد مساء الاثنين الماضي لوكالة رويترز، دون أن يكشف عن هويته، أن المجلس التنفيذي للصندوق قرر أن "السودان بلغ نقطة أخذ القرار المطلوبة وفقا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون".

ويقول خبراء اقتصاد إن القرار يعني أن يوسع الخرطوم البدء بتلقي مساعدات دولية بشأن ديونها، التي تتجاوز حوالي 50 مليار دولار والتي تشكل معضلة رئيسية أمام حل أزمته الاقتصادية المتفاقمة.

وكان صندوق النقد قد أكد الشهر الماضي أنه بعد ربع قرن من إطلاقه والبنك الدولي تلك المبادرة، أصبح السودان الاقتصاد قبل الأخير الذي يجتاز هذه العملية وهو "الحالة الأكبر على الإطلاق ببارق كبير".

وفي إطار ما يسمّى بنقطة أخذ القرار، من المتوقع أن يعلن صندوق النقد عن تسهيل ائتماني ممدد للسودان، وهو من أكبر الدول الأفريقية من حيث المساحة وتعداد السكان، يحصل بموجبه على تمويل جديد في صورة منح وقروض بأسعار فائدة منخفضة.

وكتب مجدي أمين المستشار البارز لوزارة المالية على حسابه في تويتر يقول "ستفاوض مع الدائنين في يوليو. كان هذا ممكنا فقط لأن الناس حملوا العبء الثقيل للإصلاح بقوة وصبر".

ويقول محللون إن القرار اتخذ بوتيرة سريعة غير مسبوقة وهو نتيجة إبداء دولي لحسن النوايا تجاه القادة المدنيين في البلاد وإصلاحات اقتصادية سريعة ومؤلمة.

ونسبت رويترز إلى إيان كلارك الشريك بكتب الاستشارات القانونية وايت أند كيس الذي يقدم الاستشارات للحكومة بشأن إعادة هيكلة الدين

لإعفاء مؤقت فوري من بعض ديون

# النظام المالي سر إعادة بناء قدرات اقتصاد ليبيا

السكان عادة نقصا في الخدمات. كما أن توفير ظروف الحوكمة والشفافية المالية لا يبدو ضمن أولوية الأولويات للفرقاء الليبيين، الذين اتفقوا على وضع حد للصراع السياسي بإجراء انتخابات نهاية هذا العام.

إن البطة في خطوات توحيد المركزي سيعطل إنعاش النظام المالي للبيبا، التي هي في أمس الحاجة لتعديل أوتارها لكي يساهم بدوره في إعادة الإعمار، وبالتالي إحلال تكافؤ الفرص في إمكانية الحصول على النقد الأجنبي وحماية العملة المحلية من الانهيار، وفي مرحلة لاحقة وهي الأهم تقديم تمويلات للشركات والمستثمرين للبدء في أعمالهم.

حتى الآن، لا يزال المركزي رغم ما مر به من تحديات وصعوبات كبيرة على المستويين الإداري والمالي المساهم الأكبر في البنوك المملوكة للدولة والتي تستحوذ على 90 في المئة من الودائع والقروض، وفق تقرير أصدره البنك الدولي نهاية 2020، كما أنه الجهة المختصة بالرقابة على القطاع المصرفي. مما يجعل من أهمية توجيه الانتظار إليه لإحيائه من جديد أمرا حتميا.

هذه الحالة من عملية سيطرة البنوك الحكومية على أموال الليبيين من بوابة الودائع والإقراض تنطوي على أوجه لتضارب المصالح منها التساهل المحتمل لصالح البنوك الحكومية، وكذلك منح الائتمان للمستفيدين ذوي العلاقات مع المتنفذين في السلطة. وهذا في حد ذاته يجعل النظام المالي برمته محل شك كونه سيضعف قدرته على تقديم ما هو مطلوب منه.

عامل آخر لا يقل أهمية، وهو أنه نتيجة لحالة الخبط والضبابة، سيكون من الصعب تحديد حجم المعاملات السنوية للبنوك وخاصة الحكومية منها، وعددها 16 بنكا، أبرزها المصرف الليبي الخارجي ومصرف الوحدة، كما أنه لا توجد بيانات دورية رسمية تشير إلى كيفية تحرك أموالها أو الأرباح التي تجنيها، إن وجدت.

ورغم قيام المعنيين بالسياسات النقدية في ليبيا بدراسة إجراء بعض الإصلاحات، إلا أن حالة الاضطراب التي شهدتها البلاد منذ 2014 عندما أتت محاولة فاشلة لتشكيل برلمان موحد إلى الانقسام السياسي بين طرابلس والمنطقة الشرقية والحق الصراع الذي قسم البلاد ضرا بالغا بالاقتصاد، حالت دون ذلك وتم تعليق جميع المحاولات مؤقتا في ضوء تلك الأزمة.

المؤكد أن النظام المالي الليبي ليس لديه ما يكفي من المعلومات والقدرات والشفافية لاتخاذ قرارات ائتمانية سليمة، كما أنه لا يمتلك أسسا قوية تتماشى مع المعايير الدولية في التعاملات المالية أو الإقراض أو الوساطة المالية، فالقطاع المصرفي نفسه يعاني من عدم كفاية رأس المال، وقيمة الأصول لدى البنوك المملوكة للدولة محل تساؤلات ولا يقين حولها. وبغض النظر عن كل ما يحدث فإن إعادة بناء قدرات اقتصاد ليبيا المتعطل للنمو تكمن في النظام المالي، وهذا لن يحدث إلا بمشاركة المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي، والذي كان قد عرض قبل أكثر من ثلاث سنوات استراتيجية متكاملة لإصلاحه. فهل يضع الفرقاء الليبيين صراعاتهم السياسية جانبا ويلتفتوا لبناء اقتصاد بلدهم الذي خسر أكثر من 180 مليار دولار بسبب الحرب؟

وينتظر الليبيون منذ أسابيع لساعات في طوابير طويلة أمام محطات الوقود، التي اعتمدت سياسة تقنين حاد في توزيع البنزين والمازوت، فيما تراجعت تدريجيا قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توفير التيار لتصل ساعات التقنين يوميا إلى 22 ساعة.

وقالت وزارة الطاقة إن متوسط سعر صفيحة البنزين (20 لترا) 95 أوكتان تحدد عند حوالي 60 ألف ليرة (40.6 دولار) وفق سعر الصرف الرسمي بعد ارتفاع بنحو 16 ألف ليرة.

وبات سعر صفيحة البنزين 98 أوكتان قرابة 63 ألفا (42 دولارا) بعد ارتفاع بقيمة 16.3 ألف ليرة، في حين

رياض بوعزة  
كاتب وصحافي  
تونسي

قبل الحرب في ليبيا، لم يكن النظام المالي متطورا بما فيه الكفاية نتيجة لامبالاة السلطات النقدية في عهد معمر القذافي بسبب إيمان البلد على ريع النفط، ولكن الأزمة التي تفجرت إثر إسقاطه عرت قمة جبل مشكلاته المزمنة وأظهرت ضعف دوره وتحتل بوضوح مع انقسام مصرف ليبيا المركزي، الذي من المفترض أنه أحد أبرز أركان بناء الاقتصاد.

كان اجتماع مجلس إدارة المركزي، بشقيه الأول في طرابلس وبيرواسه المحافظ الصديق الكبير، والثاني مواز بمدينة البيضاء شرق البلاد وبيرواسه علي الحبري، بكامل هيئته في ديسمبر الماضي لأول مرة منذ ست سنوات لتوحيد سعر صرف الدينار الذي فقد قرابة 70 في المئة من قيمته منذ اندلاع الأزمة علامة على أن ثمة ما يدعو إلى التفاؤل بأن توحيد المركزي بات مسألة وقت لكن لا شيء يدل حتى الآن على أن هناك جدية في بلوغ ذلك الهدف.

## التطورات في ليبيا لا يمكن قراءتها في سياقها السياسي فحسب، بل أيضا في سياق معركة منفصلة تتمثل في إصلاح النظام المالي المشلول أصلا منذ عقود

لا يمكن قراءة تطورات الأحداث في ليبيا في سياقها السياسي فحسب، بل أيضا في سياق معركة منفصلة تتمثل في إصلاح عمل النظام المالي المشلول أصلا منذ عقود طويلة، ولذلك فإن إنهاء انقسام المركزي في أعقاب خطوة توحيد سعر صرف الدينار أمام الدولار يعتبر هدفا رئيسيا للمسار الاقتصادي ضمن عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

وأتت حالة الانقسام إلى إضعاف السيطرة على السياسة النقدية الموحدة وأداء الإشراف المصرفي على النظام المصرفي الذي يضم 38 بنكا وفق بيانات اتحاد البنوك العربية، بصورة كاملة، لأن كل شق من المركزي يقوم بطباعة النقود لتعويض النقص في السيولة دون تنسيق وفي غياب ضوابط شاملة لسياسة المالية العامة.

هذا الوضع جعل البنوك في معظم الأحيان تغلق أبوابها أمام الليبيين لشح السيولة، كذلك بسبب الصراع السياسي والحرب تجرمت كافة المبادرات والأنشطة في القطاع المالي بشكل كامل، في ما عدا الأنشطة المصرفية طبعاً. كما توقف عمل سوق الأوراق المالية (البورصة) مع قلة عمليات التداول العامة، بينما لا تزال أشكال التمويل الأخرى، كالتاجير المالي والتأمين، في أولى خطواتها وقد لا ترى النور حتى قبل سنوات من الآن.

ونظرا لتخلف القطاع المالي الليبي وقرع في متاهة من المشكلات العميقة التي تهدت أسس استمراريته في دعم بناء اقتصاد البلد النقطي، تعاني المشروعات الاستثمارية وأنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وكذلك



# الزيادة الجديدة في أسعار الوقود تعمق متاعب اللبنانيين

حمولاتها من المحروقات لبيلا، على أن تتأثر الصهاريج توزيع البنزين والمازوت على محطات الوقود، التي شهدت اكتظاظا غير مسبوق تطور أحيانا إلى إشكالات وإطلاق نار".

وربط مسؤولون حكوميون الأزمة الاقتصادية الراهنة بعاملين رئيسيين، وهما مبادرة تجار إلى التخزين، إضافة إلى ازدهار عمليات التهريب إلى سوريا المجاورة. وتعلن قوى الأمن دوريا عن توقيف متورطين بعمليات تهريب ومداهمة مستودعات تخزن فيها كميات كبيرة من المازوت والبنزين المدعوم.

ومع عجز السلطات عن إيجاد حلول إقنابية تضع حدا للأزمة المتنامية، تتجلى تداعيات انهيار أكثر فأكثر في يوميات اللبنانيين، الذين بات أكثر من نصفهم يعيشون تحت خط الفقر ويفنون نصف وطاة تراجعت استثنائي لقراراتهم الشرائية.

ومنح رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب الأسبوع الماضي موافقة استثنائية على تمويل استيراد المحروقات وفق سعر 3900 ليرة للدولار بدلا من 1500 ليرة، ليعلن المصرف المركزي الاثنين الماضي أنه سيفتح خطوط ائتمان لاستيراد الوقود وفق السعر الجديد.

الأسعار الجديدة	
42.0	دولارا سعر صفيحة البنزين
98	أوكتان (20 لترا)
40.6	دولارا سعر صفيحة البنزين
95	أوكتان (20 لترا)
30.7	دولارا سعر صفيحة الديزل
20	(لترا)

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية اللبنانية عن ممثل موزعي المحروقات فادي أبوشقرا قوله الثلاثاء إن "ست بواخر قبالة الشواطئ بدأت تفريغ

تجاوز سعر صفيحة المازوت (الديزل) 46 ألف ليرة (30.7 دولار) بعد زيادة قدرها 12.8 ألف ليرة.

وكان المركزي يدعم استيراد الوقود عبر الية يوفر بموجبها 85 في المئة من القيمة الإجمالية لكلفة الاستيراد وفق سعر الصرف الرسمي المثبت على 1507 ليرات، بينما يدفع المستوردون المبلغ المتبقي وفق سعر الصرف في السوق السوداء الذي تجاوز 17 ألفا خلال الأيام الماضية.

وعلى وقع نضوب احتياطي المصرف المركزي، وبالترام مع الانهيار الاقتصادي، الذي صنّفه البنك الدولي هذا الشهر من بين أشد ثلاث أزمات اقتصادية في العالم منذ منتصف القرن الماضي، شرعت السلطات منذ أشهر في البحث في ترشيد أو رفع الدعم عن استيراد السلع الرئيسية كالحطّين والوقود والأدوية، لتبدأ تدريجيا دون إعلان رسمي رفع الدعم عن سلع عدة.

بيروت - رفع لبنان الثلاثاء أسعار المحروقات بنسبة تجاوزت ثلاثين في المئة، في خطوة تأتي في إطار رفع الدعم جزئيا عن الوقود مع نضوب احتياطي الدولار لدى مصرف لبنان المركزي، فيما تغرق البلاد في دوامة انهيار اقتصادي متنام.

وينتظر اللبنانيون منذ أسابيع لساعات في طوابير طويلة أمام محطات الوقود، التي اعتمدت سياسة تقنين حاد في توزيع البنزين والمازوت، فيما تراجعت تدريجيا قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توفير التيار لتصل ساعات التقنين يوميا إلى 22 ساعة.

وقالت وزارة الطاقة إن متوسط سعر صفيحة البنزين (20 لترا) 95 أوكتان تحدد عند حوالي 60 ألف ليرة (40.6 دولار) وفق سعر الصرف الرسمي بعد ارتفاع بنحو 16 ألف ليرة.

وبات سعر صفيحة البنزين 98 أوكتان قرابة 63 ألفا (42 دولارا) بعد ارتفاع بقيمة 16.3 ألف ليرة، في حين